



توسيع آفاق أنشطة المنطقة الصناعية

## أبوظبي تلغي 75 بالمئة من رسوم «خليفة الصناعية»

### قرار موانئ أبوظبي يدعم خطط تحفيز الاستثمار

أبوظبي مع برنامج أبوظبي للمسرعات التنموية "غدا 21"، الذي يهدف إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الإمارة، وتشجيع الاستثمار ومزاولة الأعمال فيها.

ويستثمر برنامج "غدا 21" نحو 50 مليار درهم (13.63 مليار دولار) على مدى ثلاث سنوات في مجموعة من المبادرات التنموية والحرم التحفيزية.

ويركز البرنامج على 4 محاور رئيسية وفي مقدمتها تحفيز الأعمال والاستثمار وتنمية المجتمع وتطوير منظومة المعرفة والابتكار وتعزيز نطق الحياة.

وبعد قرار إلغاء وتخفيض رسوم الخدمات استكمالاً لسلسلة الإنجازات والنجاح المتميز الذي حققته موانئ أبوظبي في استقطابها كبرى الشركات إلى مدينة خليفة الصناعية منذ إنطلاقها في العام 2010.

وكانت موانئ أبوظبي قد أطلقت في سبتمبر الماضي مستودعات المناطق الحرة ووحدات الصناعات الخفيفة في كيزاد.

ويتوقع أن تدخل الخدمة في أكتوبر المقبل وذلك استجابة لاحتياجات الشركات العاملة في مجال التوزيع والتصنيع والشحن والخدمات اللوجستية.

اعتبر خبراء أن إلغاء حكومة أبوظبي لمعظم الرسوم الموظفة على الأنشطة في مدينة خليفة الصناعية ستكون له آثار كبيرة في المستقبل خاصة في ما يتعلق بتعزيز الشفافية وكفاءة الإدارة، كما أنه سيعطي زخماً جديداً لمطوحات الإمارة في تعزيز محفظتها الاستثمارية النشطة.

ويشجع القرار مع ما اتخذته الإمارات الأسبوع الماضي حين ألغيت رسوم 115 خدمة في سياق الحوافز، التي تقدمها الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية لتعزيز نمو الاقتصاد وترسيخ مكانة الدولة كوجهة استثمارية مميزة.

وتتماشى مبادرة تخفيض وإلغاء رسوم الخدمات التي اتخذتها موانئ

أبوظبي مع برنامج أبوظبي للمسرعات التنموية "غدا 21"، الذي يهدف إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الإمارة، وتشجيع الاستثمار ومزاولة الأعمال فيها.

ويستثمر برنامج "غدا 21" نحو 50 مليار درهم (13.63 مليار دولار) على مدى ثلاث سنوات في مجموعة من المبادرات التنموية والحرم التحفيزية.

ويركز البرنامج على 4 محاور رئيسية وفي مقدمتها تحفيز الأعمال والاستثمار وتنمية المجتمع وتطوير منظومة المعرفة والابتكار وتعزيز نطق الحياة.

وبعد قرار إلغاء وتخفيض رسوم الخدمات استكمالاً لسلسلة الإنجازات والنجاح المتميز الذي حققته موانئ أبوظبي في استقطابها كبرى الشركات إلى مدينة خليفة الصناعية منذ إنطلاقها في العام 2010.

وكانت موانئ أبوظبي قد أطلقت في سبتمبر الماضي مستودعات المناطق الحرة ووحدات الصناعات الخفيفة في كيزاد.

ويتوقع أن تدخل الخدمة في أكتوبر المقبل وذلك استجابة لاحتياجات الشركات العاملة في مجال التوزيع والتصنيع والشحن والخدمات اللوجستية.

أبوظبي - أعلنت مدينة خليفة الصناعية (كيزاد) أمس أنها ألغت رسوم معظم الخدمات التي تقدمها لزبائنها وذلك ابتداءً من الشهر الجاري.

وتأتي الخطوة في إطار التزام موانئ أبوظبي المتواصل بتحفيز ودفع عجلة نمو بيئة الأعمال والاستثمار في مدينة خليفة الصناعية عبر توفير 75 بالمئة من الخدمات مجاناً للمستثمرين بالتزامن مع تخفيض رسوم عدد من الخدمات المتبقية بشكل كبير.

ويشجع القرار مع ما اتخذته الإمارات الأسبوع الماضي حين ألغيت رسوم 115 خدمة في سياق الحوافز، التي تقدمها الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية لتعزيز نمو الاقتصاد وترسيخ مكانة الدولة كوجهة استثمارية مميزة.

وتتماشى مبادرة تخفيض وإلغاء رسوم الخدمات التي اتخذتها موانئ

أبوظبي مع برنامج أبوظبي للمسرعات التنموية "غدا 21"، الذي يهدف إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الإمارة، وتشجيع الاستثمار ومزاولة الأعمال فيها.

ويستثمر برنامج "غدا 21" نحو 50 مليار درهم (13.63 مليار دولار) على مدى ثلاث سنوات في مجموعة من المبادرات التنموية والحرم التحفيزية.

ويركز البرنامج على 4 محاور رئيسية وفي مقدمتها تحفيز الأعمال والاستثمار وتنمية المجتمع وتطوير منظومة المعرفة والابتكار وتعزيز نطق الحياة.

وبعد قرار إلغاء وتخفيض رسوم الخدمات استكمالاً لسلسلة الإنجازات والنجاح المتميز الذي حققته موانئ

أبوظبي مع برنامج أبوظبي للمسرعات التنموية "غدا 21"، الذي يهدف إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الإمارة، وتشجيع الاستثمار ومزاولة الأعمال فيها.

ويستثمر برنامج "غدا 21" نحو 50 مليار درهم (13.63 مليار دولار) على مدى ثلاث سنوات في مجموعة من المبادرات التنموية والحرم التحفيزية.

ويركز البرنامج على 4 محاور رئيسية وفي مقدمتها تحفيز الأعمال والاستثمار وتنمية المجتمع وتطوير منظومة المعرفة والابتكار وتعزيز نطق الحياة.

وبعد قرار إلغاء وتخفيض رسوم الخدمات استكمالاً لسلسلة الإنجازات والنجاح المتميز الذي حققته موانئ

أبوظبي مع برنامج أبوظبي للمسرعات التنموية "غدا 21"، الذي يهدف إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الإمارة، وتشجيع الاستثمار ومزاولة الأعمال فيها.

ويستثمر برنامج "غدا 21" نحو 50 مليار درهم (13.63 مليار دولار) على مدى ثلاث سنوات في مجموعة من المبادرات التنموية والحرم التحفيزية.

ويركز البرنامج على 4 محاور رئيسية وفي مقدمتها تحفيز الأعمال والاستثمار وتنمية المجتمع وتطوير منظومة المعرفة والابتكار وتعزيز نطق الحياة.

وبعد قرار إلغاء وتخفيض رسوم الخدمات استكمالاً لسلسلة الإنجازات والنجاح المتميز الذي حققته موانئ

## البحرين تلتقط أنفاسها بعد كبح عجز الموازنة

### المنامة تقطع خطوة كبيرة نحو إجلال التوازن المالي

أكدت المؤشرات المالية الإيجابية أن الحكومة البحرينية نفذت وعودها ببذل أقصى الجهود لمعالجة الاختلال في التوازنات المالية، في ظل الضغوط المفروضة عليها داخلياً وخارجياً من أجل الإسراع في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

وأكدت وزارة المالية في بيان نشرته وكالة الأنباء البحرينية الرسمية أن العجز في الموازنة تراجع في النصف الأول من العام الجاري بنسبة 37.8 بالمئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وبلغ عجز الموازنة في النصف الأول من العام نحو 1.08 مليار دولار، مقارنة بنحو 1.72 مليار دولار قبل عام.

وأوضحت أن سياسات الإصلاح الاقتصادي وفرض بعض الرسوم والضرائب مكنت من زيادة الإيرادات المالية الفعلية في الموازنة بنسبة 18.8 بالمئة لتصل إلى نحو 3.37 مليار دولار.

في المقابل تمكنت سياسات التقشف وترشيد الإنفاق من خفض الإنفاق خلال تلك الفترة بنسبة 2.5 بالمئة بمقارنة سنوية لتصل إلى نحو 4.45 مليار دولار.

وأشار البيان إلى أن الحكومة تواصل تنفيذ عدد من مبادرات ترشيد النفقات العامة ضمن برنامج التوازن المالي رغم زيادة مستويات الصرف على فوائد الدين الحكومي، لكن لم يذكر المزيد من التفاصيل.

وفي فبراير الماضي، وافق مجلس الوزراء على الموازنة العامة للدولة الخليجية بعجز كلي يقترب من 1.9 مليار دولار في السنة المالية الحالية، على أن يتم خفضه إلى حدود 1.62 مليار دولار بنهاية العام المقبل.

وتعاني أصغر دول الخليج من تحديات اقتصادية ومالية، وهو ما دفعها إلى التوقيع في أكتوبر الماضي على اتفاقية مع كل من السعودية والإمارات والكويت للحصول على دعم بقيمة 10 مليارات دولار لتنفيذ الإصلاحات.

وتضمنت خطوات الإصلاح فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5 بالمئة مطلع العام الحالي، إضافة إلى تخفيضات في الدعم الحكومي وخطة تقاعد طوعي لموظفي الدولة.

وبدلت الحكومة قبل فترة في سياق مع الزمن لإيجاد حلول بديلة لخطة إصلاح نظام الدعم الحكومي، التي تخلت عنها بسبب الجدول السياسي بشأن إجراءات التقشف التي يمكن تنفيذها.

وتعرض الوضع المالي للبلاد وموقفها الائتماني في أسواق المال إلى ضغوط كبيرة أدت إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض في يونيو من العام الماضي بسبب اتساع اختلال التوازنات المالية.

وتدخلت السعودية والإمارات والكويت لردع المضاربات وإنقاذ جارتها، التي تعاني من شح السيولة العام الماضي عندما تسبب هبوط أسعار النفط لفترة طويلة في رفع دينها العام إلى 93 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتصنف وكالة ستاندر أند بورز الدين البحريني ضمن الديون عالية المخاطر شأنها في ذلك شأن وكالات التصنيف الرئيسية الأخرى.

وتقول المنامة إن برنامج التوازن المالي الذي دشنته العام الماضي يهدف

إلى تحقيق التوازن المالي من خلال خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وتتضمن خطة الحكومة خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وتتضمن خطة الحكومة خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وتتضمن خطة الحكومة خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وتتضمن خطة الحكومة خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وتتضمن خطة الحكومة خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وتتضمن خطة الحكومة خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وتتضمن خطة الحكومة خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وتتضمن خطة الحكومة خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وتتضمن خطة الحكومة خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وأكدت المؤشرات المالية الإيجابية أن الحكومة البحرينية نفذت وعودها ببذل أقصى الجهود لمعالجة الاختلال في التوازنات المالية، في ظل الضغوط المفروضة عليها داخلياً وخارجياً من أجل الإسراع في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

وأكدت وزارة المالية في بيان نشرته وكالة الأنباء البحرينية الرسمية أن العجز في الموازنة تراجع في النصف الأول من العام الجاري بنسبة 37.8 بالمئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وبلغ عجز الموازنة في النصف الأول من العام نحو 1.08 مليار دولار، مقارنة بنحو 1.72 مليار دولار قبل عام.

وأوضحت أن سياسات الإصلاح الاقتصادي وفرض بعض الرسوم والضرائب مكنت من زيادة الإيرادات المالية الفعلية في الموازنة بنسبة 18.8 بالمئة لتصل إلى نحو 3.37 مليار دولار.

في المقابل تمكنت سياسات التقشف وترشيد الإنفاق من خفض الإنفاق خلال تلك الفترة بنسبة 2.5 بالمئة بمقارنة سنوية لتصل إلى نحو 4.45 مليار دولار.

وأشار البيان إلى أن الحكومة تواصل تنفيذ عدد من مبادرات ترشيد النفقات العامة ضمن برنامج التوازن المالي رغم زيادة مستويات الصرف على فوائد الدين الحكومي، لكن لم يذكر المزيد من التفاصيل.

وفي فبراير الماضي، وافق مجلس الوزراء على الموازنة العامة للدولة الخليجية بعجز كلي يقترب من 1.9 مليار دولار في السنة المالية الحالية، على أن يتم خفضه إلى حدود 1.62 مليار دولار بنهاية العام المقبل.

وتعاني أصغر دول الخليج من تحديات اقتصادية ومالية، وهو ما دفعها إلى التوقيع في أكتوبر الماضي على اتفاقية مع كل من السعودية والإمارات والكويت للحصول على دعم بقيمة 10 مليارات دولار لتنفيذ الإصلاحات.

وتضمنت خطوات الإصلاح فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5 بالمئة مطلع العام الحالي، إضافة إلى تخفيضات في الدعم الحكومي وخطة تقاعد طوعي لموظفي الدولة.

وبدلت الحكومة قبل فترة في سياق مع الزمن لإيجاد حلول بديلة لخطة إصلاح نظام الدعم الحكومي، التي تخلت عنها بسبب الجدول السياسي بشأن إجراءات التقشف التي يمكن تنفيذها.

وتعرض الوضع المالي للبلاد وموقفها الائتماني في أسواق المال إلى ضغوط كبيرة أدت إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض في يونيو من العام الماضي بسبب اتساع اختلال التوازنات المالية.

وتدخلت السعودية والإمارات والكويت لردع المضاربات وإنقاذ جارتها، التي تعاني من شح السيولة العام الماضي عندما تسبب هبوط أسعار النفط لفترة طويلة في رفع دينها العام إلى 93 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتصنف وكالة ستاندر أند بورز الدين البحريني ضمن الديون عالية المخاطر شأنها في ذلك شأن وكالات التصنيف الرئيسية الأخرى.

وتقول المنامة إن برنامج التوازن المالي الذي دشنته العام الماضي يهدف

إلى تحقيق التوازن المالي من خلال خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وتتضمن خطة الحكومة خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وتتضمن خطة الحكومة خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وتتضمن خطة الحكومة خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وتتضمن خطة الحكومة خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وتتضمن خطة الحكومة خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وتتضمن خطة الحكومة خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وتتضمن خطة الحكومة خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وتتضمن خطة الحكومة خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وتتضمن خطة الحكومة خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

1.08 مليار دولار عجز الموازنة في النصف الأول من هذا العام مقارنة بنحو 1.72 مليار دولار قبل عام

وتعرض الوضع المالي للبلاد وموقفها الائتماني في أسواق المال إلى ضغوط كبيرة أدت إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض في يونيو من العام الماضي بسبب اتساع اختلال التوازنات المالية.

وتدخلت السعودية والإمارات والكويت لردع المضاربات وإنقاذ جارتها، التي تعاني من شح السيولة العام الماضي عندما تسبب هبوط أسعار النفط لفترة طويلة في رفع دينها العام إلى 93 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتصنف وكالة ستاندر أند بورز الدين البحريني ضمن الديون عالية المخاطر شأنها في ذلك شأن وكالات التصنيف الرئيسية الأخرى.

وتقول المنامة إن برنامج التوازن المالي الذي دشنته العام الماضي يهدف

إلى تحقيق التوازن المالي من خلال خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وتتضمن خطة الحكومة خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وتتضمن خطة الحكومة خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وتتضمن خطة الحكومة خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وتتضمن خطة الحكومة خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وتتضمن خطة الحكومة خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وتتضمن خطة الحكومة خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وتتضمن خطة الحكومة خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وتتضمن خطة الحكومة خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وتتضمن خطة الحكومة خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات.



حصيلة أولية في انتظار المزيد

## مبادلة تقود عرض استحواذ على بتروبراس البرازيلية

ولم يتضح إن كانت الترابار بارتيسابوسيس مشترك مع مستثمر آخر لتقديم عرض لشراء ليكويفاز.

وفي 2016، وافقت بتروبراس على بيع ليكويفاز إلى الترابار لكن هيئة مكافحة الاحتكار البرازيلية حالت دون ذلك.

والآن يتعين على الترابار الاشتراك مع مستثمرين آخرين إن كانت ترغب في تقديم عرض امتثالاً للقواعد التي وضعتها بتروبراس لتفادي أي عقبات جديدة متصلة بمكافحة الاحتكار.

وتمنع القواعد أي موزع لغاز البترول المسال يملك حصة سوقية تزيد على 10 بالمئة من الاستحواذ على حصة تتجاوز 30 بالمئة في أي كونسورتيوم يقدم عرضاً.

ومن المتوقع أن تجمع بتروبراس ما بين 2.5 مليار ريال برازيلي (630 مليون دولار) وثلاثة مليارات ريال برازيلي (755 مليون دولار) من بيع وحدتها.

وتلقت بتروبراس 8 عروض في الجولة الأولى مطلع يونيو الماضي. وامتنع بانكو سانتاندر برازيل الذي يقدم المشورة لها بشأن الصفقة عن التعليق.

وأكد المصدران اللذان اشترطا عدم ذكر اسميهما للإفصاح عن المحادثات الخاصة أن إيتا أوسا أبرمت شراكة مع شركة توزع غاز البترول المسال المحلية كوباغاز لتقديم عرض.

وستقدم مبادلة مع شركة الاستثمارات البرازيلية إيتا أوسا انفسيتيمنتوس وأس.إتش.في إنرجي الهولندية عروضاً ملزمة للاستحواذ على وحدة غاز البترول المسال التابعة لشركة النفط البرازيلية.

وقال المصدران لرويترز قبل يوم من الموعد النهائي لتقديم العروض إن "شركتي الاستثمار المباشر سي.في.سي. كابيتال بارتنرز وأدفنت انترناشونال قررتا عدم تقديم عروض بعدما خلصتا إلى أن الصفقة ستكون ملائمة أكثر

لمتبرين استراتيجيين". وقالت الحكومة البرازيلية في يوليو الماضي إنها تبحث عن قواعد جديدة لزيادة المنافسة في قطاع الغاز الطبيعي بما في ذلك غاز البترول المسال في خطوة سنؤثر على الأرجح على العروض المقدمة لشراء الوحدة المعروفة باسم ليكويفاز.

وأضاف أنها من المتوقع أن تقدم أس.إتش.في إنرجي التي توزع غاز البترول المسال في البرازيل عبر وحدة سوبرغازبراس التابعة لها، عرضاً في تحالف مع منافستها المحلية كونسيغاز.

وامتنعت إيتا أوسا وسوبرغازبراس عن التعليق. ولم تعقب كوباغاز وكونسيغاز ومبادلة بتعليق.

وستقدم مبادلة مع شركة الاستثمارات البرازيلية إيتا أوسا انفسيتيمنتوس وأس.إتش.في إنرجي الهولندية عروضاً ملزمة للاستحواذ على وحدة غاز البترول المسال التابعة لشركة النفط البرازيلية.

وقال المصدران لرويترز قبل يوم من الموعد النهائي لتقديم العروض إن "شركتي الاستثمار المباشر سي.في.سي. كابيتال بارتنرز وأدفنت انترناشونال قررتا عدم تقديم عروض بعدما خلصتا إلى أن الصفقة ستكون ملائمة أكثر

لمتبرين استراتيجيين". وقالت الحكومة البرازيلية في يوليو الماضي إنها تبحث عن قواعد جديدة لزيادة المنافسة في قطاع الغاز الطبيعي بما في ذلك غاز البترول المسال في خطوة سنؤثر على الأرجح على العروض المقدمة لشراء الوحدة المعروفة باسم ليكويفاز.